برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 8-2010/2/11

تقارير التقييم

البند 7 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس للنظر

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش- لأفغانستان 104270

الإغاثة وإعادة التأهيل فيما بعد النزاعات في جمهورية أفغانستان الإسلامية

A

Distribution: GENERAL

WFP/EB.1/2010/7-A

29 December 2009

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم: السيدة: C. Heider رقم الهاتف: 066513-2030

موظف التقييم: السيدة: C. Conan رقم الهاتف: 066513-3480

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، المساعد الإداري لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2174).

ملخص

أفغانستان بلد من أقل البلدان نموا، وتوجد فيه معدلات عالية للفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومنذ سنة 2002 التي كانت بمثابة نهاية عقدين من الحروب والقلاقل الاجتماعية، انتقلت المساعدة المقدمة من برنامج الأغذية العالمي من حالة الطوارئ إلى إعادة التأهيل والإنعاش. ويقيم هذا التقرير العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش التي يضطلع بها **البرنامج** حاليا من حيث الصلة، والنتائج، والعوامل المفسرة للأداء. وقد أجرى التقييم فريق من أربعة مقيمين مستقلين مع الاضطلاع بالعمل الميداني في مايو/أيار ويونيو/حزيران 2009.

ووجد التقييم أن عملية **البرنامج** كانت بصفة عامة متمشية مع السياسات الحكومية واستراتيجيات الشركاء وكانت ترمي إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الملحة – ولكنها أدت إلى مجموعة كبيرة منوعة من الأنشطة التي لا تبدو كما لو أنها برنامجا متسقا. وعلى وجه العموم أدت العملية أداء حسنا في الوصول إلى السكان المستهدفين، وهو ما تم الاعتراف به كإنجاز بالنظر إلى القيود السائدة في مجال الأمن والوصول.

وتشمل العوامل التي كان لها أثر إيجابي على كفاءة العملية وفعاليتها ما يلي: 1) الاستهداف السليم؛ 2) القدرة على الاستجابة للاحتياجات الناتجة عن أزمة ارتفاع أسعار الغذاء والكوارث الطبيعية؛ 3) النهج المرنة والابتكارية؛ 4) العلاقات الجيدة مع الشركاء؛ 5) أنشطة الغذاء مقابل العمل التي تتميز بالكفاية والبساطة. غير أن كفاءة وتأثير العملية تأثرت سلبا بما يلي: 1) شدة تنوع الأنشطة وقلة اتساقها؛ 2) مجموعة عوامل تشمل قصور الموارد في 2007، وانقطاع الإمدادات، والمخاطر الأمنية المؤدية إلى تأخير التوزيع؛ 3) أوجه النقص في نظام الرصد والتقييم؛ 4) عدم كفاية قدارت موظفي البرنامج والشركاء.

ويوصي التقييم بأن يقوم المكتب القطري بما يلي: 1) تحديث وتبسيط نهجه الكلي؛ 2) دراسة المخاطر الأمنية وما يترتب عليها من نتائج؛ 3) العمل من أجل إنشاء نظام عملي للرصد والتقييم منسق مع الشركاء. واقترحت أيضا توصيات بشأن مكونات برنامجية محددة.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علما بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش- لأفغانستان 104270" (WFP/EB.1/2010/7-A) واستجابة الإدارة WFP/EB.1/2010/7-A/Add.1 ويحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات، مع مراعاة الاعتبارات التي يثيرها المجلس في أثناء مداولاته.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

المقدمة

1- يرمي هذا التقييم إلى هدفين: 1) المساءلة: الإبلاغ عن العمل المنفذ ومستوى النتائج المحرزة حتى الآن؛ 2) التعلم بهدف إغناء تصميم العمليات الممتدة التالية للإغاثة والإنعاش. وشمل نطاق التقييم جميع مكونات العملية ومناطقها الجغرافية. ولكنه اقتصر في حالة الأنشطة التجريبية الثلاثة التي أدخلت عن طريق تنقيحات الميزانية – أي التغذية المدرسية المطبوخة، والتحويلات النقدية/القسائم، وصحة وتغذية الأم والطفل – على تقييم تصميمها.

2- وتولى مكتب التقييم تنظيم عملية التقييم والتكليف بها، وأجراها أربعة خبراء استشاريين مستقلين. وسبق الزيارة الميدانية لأفغانستان (21 مايو/أيار-11 يونيو/حزيران 2009) دراسة مكتبية وبعثة تمهيدية قام بها رئيس الفريق إلى أفغانستان.

3- وتعرض التقييم لمعوقات نجمت عن: 1) نقص البيانات ذات الصلة بالنتائج الأمر الذي اضطر الفريق إلى الاعتماد على معلومات كيفية وشواهد منقولة أدت إلى نتائج إشارية ليست ممثلة بالضرورة؛ 2) قيود الوقت التي حدت من عدد زيارات المواقع؛ 3) القيود الأمنية التي استبعدت الوصول إلى أجزاء كثيرة من البلد.

السياق القطري

4- واجهت أفغانستان فيما بين 1979 و2002 حروبا وقلاقل أهلية وكوارث متكررة كانت لها آثار فادحة على السكان. وخلال هذه الفترة مات ملايين وفر ملايين آخرون من البلد وأصبحوا لاجئين في أفغانستان وإيران وما وراءهما.

5- وبذلت منذ 2002 جهود وطنية جادة لإعادة إنعاش الاقتصاد وتعزيز التنمية الاجتماعية بمساعدة دولية. غير أن هذه الجهود خضعت لقيود بسبب المخاطر الأمنية المستمرة، والقضايا الاجتماعية السياسية، والفساد، وحالات الطوارئ المتكررة؛ ولم تنجح في الحد من الفقر المدقع والجوع. وما زال حوالي نصف السكان المقدر عددهم بخمسة وعشرين مليونا يعيشون تحت خط الفقر، وتأتي أفغانستان في المرتبة الرابعة والسبعين بعد المائة من بين مائة وثمانية وسبعين بلدا في مؤشر التنمية البشرية.

6- وما زالت مؤشرات الحالة الصحة بالنسبة للنساء والأطفال على حد سواء منخفضة بصورة استثنائية، وهي من أسوا المؤشرات في العالم. فإن 54 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بالتقزم، و6.7 في المائة مصابون بالهزال نتيجة لسوء التغذية. وتدل معدلات الوفيات في حالة النساء على الظروف الرهيبة التي يعيش فيها معظمهن. وثلث السكان في سن المدرسة غير ملتحقين بالمدارس، ولا يذهب إلى المدارس سوى 30 في المائة من الفتيات.

7- ويتسم إنتاج الغذاء بالتقلب الشديد، وهو ما يرجع أساسا إلى الظروف المناخية المتقلبة. وأفغانستان بلد من بلدان النقص الغذائي بحيث يعتمد على صافي واردات الحبوب (القمح بصفة رئيسية) حتى في سنوات المحصولات الجيدة.

سمات العملية واستراتيجيتها

سمات التشغيل

8- منذ أن سقط نظام طالبان وأنشئت حكومة انتقالية في يونيو/حزيران 2002 انتقلت عمليات **البرنامج** من المساعدة في حالات الطوارئ إلى إعادة التأهيل والإنعاش. وأقرت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 لمدة ثلاث سنوات (يناير/كانون الثاني 2006-ديسمبر/كانون الأول 2008). وكان العدد الأصلي للسكان الذين ينبغي مساعدتهم 6.6 مليون نسمة بتكلفة تبلغ 360.2 مليون دولار أمريكي. وخضعت العملية لستة تنقيحات للميزانية، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى نوبات الجفاف المتكررة، وأزمة وعواقب تزايد أسعار الغذاء، وغير ذلك من حالات الطوارئ الموضعية. وتساعد العملية في الوقت الحاضر 14.8 مليون نسمة بتكلفة إجمالية قيمتها 848 مليون دولار أمريكي. ومددت لسنة آخرى حتى ديسمبر/كانون الأول 2009.

9- والهدف الكلي للعملية هو تعزيز الأمن الغذائي وتحسين الرأسمال البشري والإنتاجي لدى الأفغان الضعفاء في مناطق نائية وتفتقر بشدة إلى الأمن الغذائي، مع التأكيد بصفة خاصة على الضعفاء من النساء والأطفال. أما الأهداف المحددة للعملية التي تسهم في الأهداف الاستراتيجية الخمس في خطة **البرنامج** الاستراتيجية السابقة (2004-2007) فهي:

الأهداف المحددة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش	⇐	الهدف الاستراتيجي المقابل في خطة البرنامج
➢ إنقاذ الأرواح في حالات الأزمات ➢ زيادة فرص وصول المجموعات الضعيفة المتأثرة بظروف الطقس القاسية إلى الغذاء	⇐	1
➢ تحسين قدرة المجموعات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص المشردين داخليا، على إدارة الصدمات وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية	⇐	2
➢ المساهمة في الحد بنسبة كبيرة من عدد السكان المتأثرين بالسل ➢ توعية المجتمعات المحلية وزيادة مشاركتها في الصحة الوقائية والتغذية ➢ المساهمة في الحد بنسبة كبيرة من الإصابة بالأمراض الدودية ➢ زيادة توافر دقيق القمح المنتج والمقوى محليا لجمهور السكان	⇐	3
➢ زيادة معدلات التحاق تلاميذ المدارس الابتدائية ومواظبتهم في مناطق انعدام الأمن الغذائي وانخفاض معدلات الالتحاق، وزيادة معدلات التحاق الفتيات ومواظبتهن في مناطق اتساع الفجوة بين الجنسين ومعالجة الجوع قصير الأجل وتحسين التعليم ➢ زيادة عدد المدارس الابتدائية ➢ تحسين محو الأمية والمهارات الحياتية الوظيفية لدى الراشدين الريفيين الفقراء، ولا سيما النساء	⇐	4
➢ زيادة قدرات الحكومة ونظرائها غير الحكوميين والمجتمعات المحلية على تحديد الاحتياجات الغذائية، ووضع استراتيجيات وتنفيذ برامج قائمة على الغذاء	⇐	5

10- تتألف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 104270 من مكونين:

- **الإغاثة**. تشمل تقديم المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ على شكل التوزيع العام للأغذية، وغذاء الإغاثة مقابل العمل إلى: أ) ضحايا الكوارث والنزاعات في المناطق المفتقرة إلى الأمن الغذائي والمعرضة للكوارث؛ ب) السكان الضعفاء المتأثرين بأزمة أرتفاع أسعار الغذاء؛ ج) الأشخاص المشردين داخليا.
- **الإنعاش**. يشمل: أ) إنشاء الأصول لدعم سبل المعيشة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية: وهو بصفة رئيسية الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول لإصلاح الطرق، وإنشاء البنى التحتية للري، وحماية البيئة، وإعادة التشجير؛ ب) التدريب المهني لصيانة سبل المعيشة وتنمية القدرات؛ ج) أنشطة التعليم والصحة لزيادة معدلات الالتحاق والحد من التسرب والتخفيف من الجوع قصير الأجل: الغذاء مقابل التعليم، وبناء المدارس وإصلاحها، وإعداد المعلمين وحشدهم، والتدريب على محو الأمية الوظيفية، والتعليم في مجال الأمن الغذائي والحدائق المدرسية، وإزالة الديدان، ومساعدة مرضى السل وأسرهم، وتقوية الدقيق؛ د) توفير الأغذية المكملة المقواة للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات.

11- وتنفذ العملية في 34 محافظة وفي 390 مقاطعة من 398 مقاطعة البلد. وتدار العملية من خلال مكتب قطري، وخمسة مكاتب للمناطق، وثلاثة مكاتب فرعية. وكان لدى **البرنامج** عند إجراء التقييم 827 موظفا في أفغانستان: 57 موظفا دوليا و770 موظفا محليا.

تقييم التصميم

12- كانت أهداف العملية وافية من حيث السعي إلى المساهمة في أهداف الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستراتيجيات الجهات المانحة.

13- من الممكن إقامة روابط واضحة بين أهداف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش والركن 3 بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لأفغانستان التي تنص على: "الحد من الفقر، وضمان التنمية المستدامة [...]، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وإحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية." وترمي العملية - بالإضافة إلى معالجة احتياجات الفقراء، والضعفاء والمفتقرين إلى الأمن الغذائي، والمساهمة بذلك مباشرة في الهدف الإنمائي 1 للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) - إلى المساهمة عن طريق مكوناتها المختلفة في: الهدف الإنمائي 2 للألفية (تحقيق تعميم التعليم الابتدائي)؛ والهدف الإنمائي 3 (تعزيز المساواة بين الجنسين ومساعدة المرأة)؛ والهدف الإنمائي 4 (تخفيض معدل وفيات الأطفال)، والهدف الإنمائي 5 (تحسين صحة الأمهات)، والغاية الإنمائية 6-ج (وقف انتشار [...] الأمراض الرئيسية وبدأ انحسارها) والهدف الإنمائي 7 (كفالة الاستدامة البيئية).

14- وتسهم أهداف العملية في أهداف خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2004-2007)، وقد وسع نطاق أنواع التدخل عقب إقرار خطة **البرنامج** الاستراتيجية (2008-2011). وتتمشى العملية مع الوثائق السياساتية الرئيسية بما في ذلك الوثائق المتعلقة بتمايز الجنسين والالتزامات المعززة تجاه النساء والانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش. وقد روعيت الروابط بين الإغاثة والإنعاش ضمنا – في العمل الرامي إلى الوقاية من الحرمان وضمان سبل المعيشة في الأوقات الحرجة، وهو الشرط اللازم للإنعاش – بوضوح عن طريق ربط مساعدة الإغاثة بنهج الغذاء مقابل العمل كلما كان ذلك ممكنا.

15- وروعيت نتائج التقييمات السابقة في تصميم البرامج: ونتيجة لذلك أوقفت بعض المشروعات مثل النشاط المتعلق بالمخابز بينما انصب التأكيد على تحسين الروابط بين التقييم والبرمجة والرصد – وبخاصة رصد النتائج.

16- غير أن الإطار المنطقي للعملية يبين أوجه نقص شديدة فيما يتعلق بما يلي:

- المنطق الداخلي (الاتساق بين المخرجات والنتائج والهدف) ومعقولية بعض المخرجات والنتائج؛
- عدم ملائمة معظم المؤشرات وقلة الأهداف؛
- المخاطر والافتراضات التي لا تشير إلى قضايا خارجية بل إلى قضايا في نطاق تحكم **البرنامج**.

17- ومن سمات العملية الملحوظة شدة تنوع الأنشطة (مجموعها 16)، وبخاصة في حالة مكون التعليم حيث يبدو تعقيد التصميم واضحا بصفة خاصة. وتبرر الأنشطة بالاحتياجات كما يظهر في المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، وهي ملائمة للسياق والممارسات المحلية. ورغم أن ثمة تفضيلا ثقافيا لتوزيع الغذاء عن طريق نظام للتبادل مثل الغذاء مقابل العمل، فإن التوزيع العام للغذاء يعد ملائما في حالات الطوارئ الحادة وفي الحالات التي يعجز فيها المستفيدون المستهدفون عن العمل أو حيث لا يمكن تنفيذ مشروعات يعتد بها للغذاء مقابل العمل. بيد أنه أثيرت أسئلة فيما يتعلق بملائمة إدخال النشاط التجريبي للتغذية المدرسية المطبوخة الذي لم تثبت صحته في التقييم، وصمم مع قليل من التشاور، وقد ينطوي على عيوب هامة من حيث التنفيذ.[1]

18- ويرتكز الاستهداف الجغرافي على التقييم الوطني للمخاطر والهشاشة لسنة 2005 الذي أجرته الحكومة بدعم تقني من المفوضية الأوروبية وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات و**البرنامج** وآخرين؛ وهو يوفر معلومات على مستوى المقاطعات يعول عليها بدرجة مقبولة بالنسبة لسياق الإنعاش/التنمية. وأجريت تقييمات خاصة في حالات الكوارث والأزمات. وينفذ استهداف الخطوة الثانية – أي انتقاء المستفيدين – في حالة التوزيع العام للغذاء والغذاء مقابل العمل، ويعد بصفة عامة وافيا بالغرض وإن لوحظت أخطاء في الاستهداف بين حين وآخر. ويشترك ممثلو المجتمعات المحلية في انتقاء المستفيدين بالنسبة لكلا النشاطين. وبينما تطبق معايير محددة في حالة التوزيع العام للغذاء، فإن الغذاء مقابل العمل يعتمد إلى حد كبير على الاستهداف الذاتي. وهناك بصفة عامة ما يبرر مساعدة جميع المشاركين في الغذاء مقابل التعليم والغذاء مقابل التدريب؛ غير أنه جرى الإعراب عن بعض أوجه القلق فيما يتعلق بارتفاع عدد المعايير المطبقة على انتقاء المدارس ومشروعات الغذاء مقابل التدريب.

النتائج

19- قدمت المساعدة منذ 2006 إلى 20 مليون نسمة بما في ذلك 8.7 مليون في 2008 – وهو ما يعنى أنه قد تم الوصول في تلك السنة إلى 70 في المائة من الأفغان الضعفاء وممن لأمن الغذائي والضعفاء عن طريق نوع أو آخر من تدخلات **البرنامج**.[2] وهناك على وجه الإجمال عدد من الذكور المستفيدين يفوق قليلا عدد الإناث المستفيدات بسبب ارتفاع عدد الفتيان الملتحقين بالمدارس والمتلقين لوجبات مدرسية والرجال المشتركين في أنشطة الغذاء مقابل العمل، بينما تمثل النساء معظم المستفيدين في الحصص الغذائية المنزلية في إطار أنشطة الغذاء مقابل التعليم (الزيت للفتيات) والغذاء مقابل التدريب. وتمثل الكمية الإجمالية الموزعة في 2008 نسبة تقل بمقدار 26 في المائة عما كان مقررا، وهو ما يوحي بأن المستفيدين لم يتلقوا كل حصصهم الغذائية أو أنهم تلقوا المساعدة لفترات أقصر مما كان مقررا.

[1] لم يشمل تقييم هذا النشاط التجريبي للتغذية المدرسية المطبوخة إلا تصميمه.

[2] ينبغي أن تعامل أعداد المستفيدين بكثير من الحذر بالنظر إلى أوجه النقص وعدم الاتساق في تخطيط الأعداد ورصدها والإبلاغ عنها. وكثيرا ما تكون التقارير المقدمة من شركاء التعاون متأخرة أو غير صحيحة أو غير موجودة ومحدودة بسبب عدم كفاية قدرات الرصد وصعوبات الوصول.

20- ورغم أن وثيقة المشروع الأصلية نصت على أن الإغاثة ستمثل 5 في المائة من الأنشطة بينما يمثل الإنعاش 95 في المائة، فقد زيد مكون الإغاثة إلى حد كبير نظرا لتعاقب حالات الطوارئ بحيث بلغ 50 في المائة من الموارد ومن حجم العملية.

التوزيع العام للغذاء

21- في 2008 تلقى 1.2 مليون أفغاني حصص غذاء إغاثية عن طريق التوزيع العام للغذاء، وكان من بينهم أشخاص مشردون داخليا وأشخاص متأثرون بالأزمات والكوارث تلقوا مساعدة لمدة تتراوح بين شهر وستة أشهر. وبصفة عامة وصل التوزيع العام للغذاء إلى مجموعات ضعيفة تعاني من نقص حاد في الغذاء. وبغض النظر عن تأخر التوزيع في بعض الحالات ووقوع بعض الأخطاء في الاستهداف في الجولة الأولى من التوزيعات الحضرية وتوزيع حصة غذائية لا تغطي إلا جزءا من المتطلبات الأسرية - وهو ما قيد فعالية التوزيع العام إلى حد ما - فقد ساعد التوزيع العام للغذاء الأسر الفقيرة والضعيفة على التغلب على فترات حرجة من نقص الغذاء دون أن تضطر إلى تطبيق ممارسات سلبية وغير مستدامة لمواجهة الأزمة. وقد وفر من هذه الناحية شبكة أمان مؤقتة فعالة. وبالنظر إلى أن أسعار القمح زادت بما يتجاوز ضعفها فيما بين 2007 و2008،[3] فقد عوض التوزيع العام للغذاء على نحو فعال الأسر المستفيدة عن زيادة أسعار السوق لغذائهم الأساسي الرئيسي. ومن النتائج الأخرى لنشاط التوزيع العام للغذاء تنمية قدرة النظراء الوطنيين على إدارة مخططات توزيع الأغذية كما يتبين من عمليات توزيع المعونة الغذائية المقدمة من الاتحاد الروسي التي أدارتها الحكومة في 2008.[4]

الغذاء مقابل العمل

22- مكون الغذاء مقابل العمل قوي أساسا وهو ينفذ عن طريق شراكات متينة مع أصحاب المصلحة الوطنيين وعن طريق المجتمعات المحلية. وكان يراد له في الأصل أن يكون نشاطا إنعاشيا، ولكنه أصبح أيضا النشاط الرئيسي في مكون الإنعاش بعد زيادته عقب النداء المشترك في 2008، وهو يستوعب أكبر جزء من موارد العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. ومنذ 2006 شارك 1.77 مليون مشارك (وهو ما يعنى 8.8 مليون مستفيد) في مشروعات الغذاء مقابل العمل. وكانت "قيمة" حجم الحصة الغذائية أقل من أجور العمل اليومي، وهو ما أدى بالفعل إلى انتقاء المشاركين من أضعف الأسر لأنفسهم. ويتم انتقاء المشروعات من القاعدة إلى أعلى وهو نهج يناسب مقاصد الاستراتيجية الوطنية للتنمية في أفغانستان وتوقعات المجتمعات المحلية؛ وتتحمل هذه المجتمعات المسؤولية عن تقرير احتياجاتها من خلال عملية تشاركية وشاملة تشمل النساء وأضعف الأشخاص. وتتولى إعداد المشروعات مجالس إنمائية مجتمعية ذات صفة تمثيلية[5] بدعم تقني من وزارة إعادة التأهيل والتنمية الريفية وشركاء التعاون؛ وتضطلع بتقييم المشروعات الوزارة المختصة ويؤكدها حاكم المحافظة. وتتميز عملية إقرار المشروعات في **البرنامج** بالسرعة.

23- وأدت مشروعات الغذاء مقابل العمل للإغاثة والإنعاش إلى نتائج إيجابية عن طريق المحافظة على الميزانيات الغذائية المجهدة للمستفيدين عند المستويات الكافية للمواجهة وتوفير زيادة مؤقتة لسبل المعيشة. كما لوحظ أن المعاقين أو المرضى الذين لا يستطيعون المشاركة في الغذاء مقابل العمل يتلقون نصيبا من الحصص الغذائية من أعضاء المجتمع

[3] انظر البرنامج، نشرة أسعار السوق في أفغانستان، أبريل/نيسان 2009. بدأت أسعار التجزئة للقمح بأقل من 15 أفغاني/ كيلوغرام في أوائل 2007 ووصلت إلى أقصاها بحيث زادت بمقدار 30 أفغاني/كيلوغرام في أبريل/نيسان 2008 عندما أخذت تنخفض من جديد إلى أقل من 20 أفغاني/كيلوغرام في أبريل/نيسان 2009.

[4] لم يشمل التقييم هذه المخططات.

[5] أنشئت المجالس المجتمعية للتنمية في 80 في المائة من المجتمعات المحلية التي يشملها برنامج التضامن الوطني.

المحلي الآخرين. وليس هناك تقارير عن حدوث انهيار تغذوي (الموت جوعا، سوء التغذية الحاد) في المناطق التي يشملها الغذاء مقابل العمل، وأدت تدخلات الغذاء مقابل العمل إلى تثبيت أسعار السوق عن طريق الحد من البيع بربح فاحش خلال فترة ارتفاع أسعار الغذاء. ويقرر الممثلون وأصحاب المصلحة المحليون بلا مواربة أن الأثر الاقتصادي لإنشاء الأصول وإعادة تأهيلها واضح،[6] وأن الغذاء مقابل العمل يفيد المجتمع المحلي ككل عن طريق الأصول التي يتم إنشاؤها أو يعاد تأهيلها، وأنه ذو أهمية خاصة بالنسبة للتنمية والقدرة على المرونة ورفاه المجتمع المحلي وأعضائه. كما أن الغذاء مقابل العمل أسهم في تحقيق مبادرة أفغانستان الخضراء، وهي برنامج مشترك للحكومة مع ست من وكالات الأمم المتحدة، وتهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية.[7]

الغذاء مقابل التعليم

24- تلقى 1.4 مليون طفل سنويا (92 في المائة مما كان مقررا) بسكويتا عالى الطاقة مغلفا في السنة عن طريق التغذية المدرسية في الموقع. وهو نوع من البسكويت يتقبله تلاميذ المدارس ويوزع بسهولة وإن كان انعدام ماء الشرب في بعض الأماكن أمرا مؤسفا. ولم يؤثر انقطاع الإمدادات من البسكويت عالي الطاقة في أواخر 2006 وأوائل 2008 تأثيرا ملحوظا على المواظبة على الدراسة لأن الأطفال كانوا يعلمون أن البسكويت سيصل وقد تم توزيعه بالفعل في النهاية. وبينما تلقى 829 000 طفل حصصا غذائية منزلية في 2008 – أي 184 في المائة مما كان مقررا لأن العدد يشمل أطفالا يتلقون قمحا إضافيا في إطار مشروع ما قبل الشتاء – فإن مستوى نتائج بناء المدارس كان منخفضا على نحو ملحوظ.

25- وقد دعم الغذاء مقابل التعليم الاتجاهات الحالية نحو زيادة الالتحاق بالمدارس الابتدائية وزاد من مواظبة الفتيات على الدراسة. وتبين مقارنة البيانات بين المدارس التي تتلقى مساعدة من **البرنامج** وبين المدارس التي لا تتلقى هذه المساعدة حدوث تأثير إيجابي واضح على الفجوة بين الجنسين في المدارس التي يساعدها **البرنامج** رغم أن بعثة التقييم لاحظت أن مديرين المدارس ضخموا قليلا أرقام الالتحاق في المدارس التي يساعدها **البرنامج**. كما أن الحوافز المقدمة للفتيات كانت ناجحة بصفة خاصة في الصفوف الأولى من الدراسة الابتدائية، ولكن البعثة لاحظت وجود اتجاه بين الفتيات نحو التسرب في الصفوف العليا.

26- وأدت زيادة الالتحاق التي شجع عليها الغذاء مقابل التعليم إلى زيادة الضغط على نظام التعليم. فكثيرا ما تكون المدارس مكتظة بالتلاميذ، ومن الضروري توفير استثمارات وتدابير إضافية لاستقبال عدد متزايد من تلاميذ المدارس على نحو كاف. ويستدعي هذا ضمان توفير "الرزمة الأساسية" في المدارس التي يساعدها **البرنامج**.[8]

27- والتحق بدورات محو الأمية الوظيفية والتدريب المهني 150 000 مشارك كان ثلثاهم من النساء، وهو ما أسهم في تنمية الإلمام بالقراءة والكتابة والمهارات الحياتية الوظيفية بين السكان الريفيين، ولا سيما النساء الفقيرات. إلا أن نشاط إعداد المعلمين لم يثبت نجاحه فيما يتعلق بمؤشرين هامين: عدد المشاركين والمشاركة المطلوبة من جانب النساء.

[6] ومثال ذلك أن إزالة الطمي من القنوات يؤدي إلى تحسين إنتاجية أراضي الري والطرق والجسور التي أعيد تأهيلها وإلى الحد من تكاليف الوصول إلى الأسواق.

[7] يقدم **البرنامج** دعما قائما على الأغذية إلى أنشطة شتى في إطار **البرنامج**، وبخاصة إلى العاملين في رياض الأطفال والمدارس.

[8] يشترك في تنفيذ الرزمة الأساسية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي. انظر http://www.un.org/esa/socdev/poverty/PovertyForum/Documents/ The%20Essential%20Package.pdf

الصحة والتغذية

28- قدمت المساعدة لنسبة تتراوح بين 75 و82 في المائة من العدد المقرر لمرضى السل في 2007-2008 لأن المشكلات الأمنية أوقفت بعض عمليات تسليم الأغذية. ومع ذلك فقد كانت الحصائل ترصد بصفة منظمة وتظهر وجود نتائج لافتة للنظر: زيادة عدد الأشخاص الساعين إلى العلاج طوعا، وتحسين معدلات اكتشاف الحالات، ومعدل تغطية العلاج المشاهد مباشرة، وانخفاض عدد المتخلفين. يضاف إلى ذلك أن من المتوقع حدوث آثار أخرى كبيرة نظرا لأن أعضاء الأسر والمجتمع المحلي سيكونون أقل عرضة لخطر العدوى، وسيكون الأشخاص الذين شفوا أقدر على المساهمة في الاقتصاد الأسري والمجتمعي. ورغم أن المساعدة الغذائية مهمة بالنسبة لتعزيز اكتشاف الحالات وتحقيق انخفاض بعد ذلك في العدد الكلي للأشخاص المتأثرين بالسل، فإن هذه النتائج تعزى إلى جودة أداء الشراكة المتكاملة.

29- وتتعلق نتائج ملحوظة أخرى بأنشطة إزالة الديدان وتدعيم الدقيق بالمقويات. وقد تم تجاوز الهدف السنوي لإزالة الديدان في حالة 5 ملايين طفل منذ 2005 وأمكن الوصول منذ ذلك التاريخ إلى 6 ملايين طفل تتراوح أعمارهم من ستة سنوات إلى ثلاث عشرة سنة. وتضاعف تقريبا إنتاج دقيق القمح المقوى الموجه نحو الطلب منذ الخطة الممتدة السابقة للإغاثة والإنعاش، ولكنه ما زال دون الهدف المتوقع؛ وما زالت قدرات التقنيين في وزارة الصحة العامة غير كافية. وتشتري الدقيق المقوى أساسا الطبقات الحضرية ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمتأثرة أشد التأثير بنقص المغذيات الدقيقة. ومن المتوقع أن يؤدي انتشار استهلاك الدقيق المقوى إلى تحسن مستويات الحديد وتحسن الوضع الصحي الكلي للسكان.

30- وكان أقل من ذلك تأثيرا – وغير مطبق تقريبا – برامج التدريب على التوعية الصحية والتغذوية والتدريب المهني، والتي لم تكن قنوات فعالة للتوعية التغذوية لأنه لم توجه عناية إلى تحديد مدربي الصحة والتغذية ولا لإعدادهم للوفاء بهذه المهمة.

العوامل المفسرة للنتائج

31- **التحديات الأمنية** تؤثر على العمليات طيلة دورة المشروعات، ورغم أن القواعد الأمنية للأمم المتحدة تقيد سفر الموظفين إلى المناطق المحظورة، فقد طبق **البرنامج** نهُجا مرنة وابتكارية في تحديد شركاء التعاون، فنظم النقل عن طريق شركات النقل المحلية والمجتمعات المحلية المستفيدة، وضمن الرصد عن طريق تفويضه لأطراف خارجية في هذه المناطق. إلا أنه لم توفر لأصحاب المصلحة وللجهات المانحة بصفة خاصة معلومات كافية عن النتائج المترتبة على المخاطر الأمنية بالنسبة لكفاءة العملية. وأصبح لدى بعض الجهات المانحة انطباع يوحي بأن كل شيء يمضي بسلاسة إلى أن أدلت التقارير على خلاف ذلك؛ ولاحظت ضرورة تحسين المساءلة فيما يتعلق بهذه القضايا والتدفق الاستباقي للبيانات الكيفية الصادرة عن **البرنامج** بشأن كفاءة نهجه في مناطق المخاطر الأمنية.

32- **خطر الفساد والإنحراف** واسع الانتشار، وبينما تنص قوانين شتى على معايير المساءلة الحكومية، فإن الفساد على جميع مستويات الحكومة معروف وواضح. وقد يؤثر هذا أيضا على **البرنامج**، وبخاصة في المناطق المحظورة حيث أوكل **البرنامج** بعض المكونات الهامة في دورة المشروعات إلى أطراف خارجية.

33- **قيود الموارد** أثرت على **البرنامج** في 2007 ولم يتمكن برنامج الأغذية العالمي من أن يضمن سوى المستويات الدنيا للتشغيل ولم يستجب إلا لأكثر الاحتياجات إلحاحا عن طريق اقتراض 10 ملايين دولار أمريكي من حساب الاستجابة

العاجلة. كما أثرت قيود الموارد على القدرات التشغيلية للبلد ولمكاتب المناطق، وحل متطوعو الأمم المتحدة محل الموظفين الدوليين. غير أن الاستجابة المواتية من جانب الجهات المانحة للنداء المشترك في 2008 كانت تعني أن البرنامج توافرت له الموارد بنسبة 80.6 في المائة بحلول مارس/آذار 2009.

34- **الإمدادات** تأثرت بعوامل عديدة بما فيها نقص الموارد في 2007، والمخاطر الأمنية، ومخاطر الطقس. ووقعت انقطاعات في الإمدادات في كثير من الحالات، وهو ما أدى إلى اختناقات كبرى وتأخر توزيع الغذاء، وهو ما أخل بأداء **البرنامج**.

35- **مشتريات الحبوب على المستوى المحلي** كان من المفترض وفقا لوثيقة المشروع أن تزيد رهنا بتوافر النقد، ولكن المشتريات المحلية ما زالت محدودة حتى الآن. ورغم أن أفغانستان مستورد صاف للغذاء، فهناك جيوب من فائض الإنتاج، وبعض المحاصيل الجيدة وإمكانيات لزيادة الإنتاج التي يمكن تحسينها عن طريق شراء الغذاء من أجل المعونة محليا.

36- **قدرة على التكيف مع التغير** برهن عليها المكتب القطري بالإضافة إلى القدرة على استخدام تنقيحات الميزانية على نحو سديد للتوسع في نصيب الإغاثة من العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش استجابة لاحتياجات الطوارئ ولارتياد أنشطة جديدة تمشيا مع الخطة الاستراتيجية الجديدة **للبرنامج**. وينبغي ملاحظة بعض أوجه القلق فيما يتعلق **بالموارد من الموظفين** لأن موظفي مكاتب المناطق والمناطق الفرعية كافحوا طيلة دورة المشروعات لتلبية مطالب مشروعات شتى، وبخاصة على ضوء التوسع في الغذاء مقابل العمل وإدخال المشروعات الرائدة.

37- **الحاجة إلى تحسين الرصد وزيادة فعاليته**، ورصد الحصائل بصفة خاصة، تم التأكيد عليها في جميع العمليات الممتدة السابقة للإغاثة والإنعاش. ورغم اتخاذ بعض الخطوات من أجل تحسين مستوى نظام الرصد والتقييم، فإنها لم تأت بعد بنتائج ملموسة في تلبية المتطلبات الأساسية **للبرنامج** وشركائه فيما يتعلق بالمساءلة والمعلومات اللازمة للإدارة من أجل تحسين الكفاءة والفعالية.

38- **الشراكة الاستراتيجية** مع وزارة إعادة التأهيل والتنمية الريفية تعمل على نحو جيد ولكنها تقتصر على سياق الغذاء مقابل العمل. والوزارة مخولة بصفة رسمية للقيام بالتنسيق الكلي للمعونة الغذائية؛ وثمة حاجة إلى تحديد دور المعونة الغذائية في استراتيجية التنمية المقبلة لأفغانستان. وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى يعمل **البرنامج** مع كل من الوزارات المختصة (التربية؛ والزراعة والري والثروة الحيوانية؛ واللاجئين وإعادة التوطين؛ والعمل والشؤون الاجتماعية، والشهداء والمعاقين؛ والصحة العامة) وشركاء التعاون بناء على خطابات تفاهم ثنائية. ولموظفي **البرنامج** الميدانيين علاقات متينة وودية وتعاونية ومنتظمة مع أصحاب المصلحة الذين أبلغوا بصفة عامة عن الرضا عن أداء **البرنامج** من حيث الاستجابة والتعاون والدعم التقني والمادي. وهناك فهم حسن للأدوار والمسؤوليات ووفاء بها.

التقييم الكلي والتوصيات

التقييم الكلي

39- إن العملية، في معالجتها للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية المهمة وفي مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية 1-7 للألفية، تمتثل تماما لاستراتيجيات **البرنامج** وسياساته؛ وذات صلة بالنسبة لاحتياجات السكان ومتسقة مع أهداف

الاستراتيجيات الوطنية للتنمية في أفغانستان. بيد أن الإطار المنطقي ينطوي على نقص، وتصميم العملية معقد، وهو ما يؤدي إلى تجاور الأنشطة بدلا من أن يؤدي إلى برنامج شامل ومتسق. وتبين أن الأنشطة مناسبة للاحتياجات والسياق مع وجود بعض الاستثناءات. وتوجد روابط بين الإغاثة والإنعاش، ولكنها نتجت عن علاقات أقيمت على المستوى الميداني من خلال التنفيذ.

40- وقد استمر **البرنامج** في أداء عمله - رغم القيود الأمنية الصارمة- في جميع المحافظات ونحو جميع المقاطعات تقريبا في البلد، وهو إنجاز كبير في حد ذاته ومعترف به من هذه الناحية من جانب الحكومة الأفغانية، والأمم المتحدة، والجهات المانحة الشريكة، والمجتمعات المحلية، والمستفيدين. وتعتمد الحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة الشريكة إلى حد كبير على **البرنامج** بوصفه الطرف الرئيسي والمقدم الرئيسي للمساعدة الغذائية في حالات الكوارث والأزمات.

41- وقد تم الوصول إلى 70 في المائة من السكان المفتقرين إلى الأمن الغذائي والضعفاء عن طريق تدخل أو آخر من تدخلات **البرنامج**. وزاد العدد الفعلي للمستفيدين من 4.7 مليون في 2006 إلى 8.7 مليون في 2008، وهو ما فاق العدد المقرر بنسبة 28 في المائة في 2008. غير أن الكمية الموزعة في نفس السنة كانت أقل مما كان مقررا بنسبة 26 في المائة، وهو ما يعني أن المستفيدين لم يتلقوا حصصهم الغذائية كاملة أو أنهم تلقوا المساعدة لفترات أقصر مما كان مقررا. يضاف إلى ذلك أن تأخر تسليم الأغذية وتوزيعها لفترات زادت أحيانا عن ثمانية أشهر – نتيجة لمجموعة من العوامل تشمل نقص الموارد في 2007، وتوقف الإمدادات، والمخاطر الأمنية والفساد – قد أثر على فعالية العملية. والغذاء الذي يصل بعد وقوع الكارثة بعدة أشهر أو بعد اكتمال مشروعات **البرنامج** أو عند انتهاء السنة الدراسية لا يصل إلى المستفيدين في وقت الحاجة ولا يحقق أهدافه.

42- وتمثل تكاليف الأغذية 52 في المائة من تكاليف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، وهو ما يشبه العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في أماكن أخرى ويمكن أن يعد مؤشرا على الكفاءة، وبخاصة على ضوء تعقيد العمل في السياق الأفغاني. ويتم الوصول إلى مناطق انعدام الأمن الغذائي بتكاليف إضافية كبيرة مع وجود مخاطر تتصل بالخسائر والتأخير؛ وهو ما يثير أسئلة فيما يتعلق بما هي التكاليف الإضافية ومستويات الخطر المقبولة.

43- وتشمل العوامل التي أثرت على كفاءة العملية وفعاليتها ما يلي: أ) الاستهداف الجغرافي السليم والأساليب السديدة بصفة عامة في انتقاء المستفيدين؛ ب) القدرة على الاستجابة لزيادة الاحتياجات نتيجة لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء والكوارث الطبيعية؛ ج) النُهج المرنة والابتكارية، ولا سيما التنفيذ في المناطق المحظورة؛ د) العلاقات الطيبة بصفة عامة مع الشركاء من حيث التكاتف والتعاون والدعم التقني والمادي؛ هـ) بساطة أنشطة الغذاء مقابل العمل وألفة المجتمعات المحلية بها وتمشيها مع احتياجاتهم.

44- بيد أن كفاءة العملية وفعاليتها تأثرت سلبا بما يلي: أ) شدة تنوع الأنشطة وقلة اتساقها، وهو ما يثير مشكلات عند التنفيذ ويؤثر على الكفاءة؛ ب) مجموعة عوامل تشمل نقص الموارد في 2007، وانقطاع الإمدادات، والمخاطر الأمنية، والفساد – وهو ما أدى إلى تأخر التوزيع؛ ج) أوجه النقص في نظام الرصد والتقييم وفيما يتصل بذلك من رصد للحصائل، ولا سيما حصائل العملية؛ د) عدم كفاية قدرات موظفي **البرنامج** والشركاء.

45- وفيما يتعلق باحتمال تأثير العملية في الأجل الطويل، فليس من الممكن في هذه المرحلة إلا اللجوء إلى الافتراضات. فمن الممكن افتراض أن العملية: أ) تسهم في عمليات التنمية المجتمعية عن طريق ما تتبعه في الغذاء مقابل العمل من نهج قائمة على أساس المجتمع المحلي؛ ب) تنمي القدرات البشرية وتقوي دور النساء في الاقتصاد والمجتمع عن طريق أنشطة الغذاء مقابل التعليم/التدريب التي تكون جزءا لا يتجزأ من المبادرة المشتركة للأمم المتحدة والمعنية بالصحة المدرسية

والمبادرة المتكاملة لمحو الأمية الوظيفية في أفغانستان؛ ج) تساعد على المحافظة على الوضع الصحي والتغذوي للسكان وعلى تحسينه عن طريق أنشطتها في مجالات الإغاثة والصحة والتغذية.

46- يتعاون **البرنامج** عند التخطيط والتنفيذ تعاونا وثيقا مع الشركاء الحكوميين والمجتمعات المحلية من خلال تدابير "التعلم بالعمل" وتنمية القدرات، ويجري تمكينهم من تحمل مزيد من المسؤوليات في الاضطلاع بالمهام ومن توليها في النهاية. وتعد الملكية المجتمعية والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة في أنشطة الغذاء مقابل العمل عاملين حاسمين بالنسبة لاستخدام وصيانة منتجات أو أصول الأنشطة على نحو مستدام. وجرى توثيق التزام الحكومة المتواصل بالغذاء مقابل التعليم في وثيقة نظرية بشأن برنامج وطني للغذاء مقابل العمل يرمي إلى التوسع في التغذية المدرسية بحيث تشمل جميع المدارس الابتدائية في البلد.

التوصيات

47- التوصيات موجهة إلى المكتب القطري.

48- تحديث وتبسيط المناهج القائمة على:

- التجارب والدروس المستفادة؛
- القدرات المتوافرة لدى **البرنامج** والشركاء الذين يمكنه الاعتماد عليهم؛
- الشراكات الراسخة مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛
- تحديد الأولويات والروابط بين الأنماط والمناطق الجغرافية للعمليات المقبلة كما تستخلص من مجموعة واضحة وواقعية ومتسقة من الأهداف والحصائل والمؤشرات التي تظهر في إطار منطقي يصممه **البرنامج** مع شركائه الرئيسيين؛

49- الأخذ في تصميم العمليات الممتدة المقبلة للإغاثة والإنعاش بنهج في الرصد والتقييم يكون مختلفا أساسا وعمليا ومنسقا مع النهج التي يتبعها الشركاء. وينبغي للنظام أن يتضمن طبقة تكفل مهام الرصد الأساسية للتوزيع والمستفيدين عن طريق توفير بيانات الوقت الحقيقي ومعلومات عن التقدم المحرز والعيوب في التنفيذ؛ وطبقة أخرى تولد بيانات عن الحصائل لتمكين **البرنامج** وشركائه من رصد الأداء الإجمالي **للبرنامج** في علاقته بتحقيق الأهداف. ولتحقيق ذلك سيحتاج الشركاء إلى تنمية القدرات والدعم من **البرنامج**؛ ومن الشروط اللازمة لذلك وضع إطار منطقي متسق.

50- إدارة المخاطر والتحديات الأمنية. تحديد النتائج المترتبة على المخاطر الأمنية التي تتعرض لها العملية تحديدا واضحا بغية توضيح ما هي التكاليف الإضافية ومستوى المخاطر المقبولة، وما هي أنماط التدخلات التي لها درجة عليا من الأولوية وتبرر مستويات المخاطر العليا. والتشاور مع أصحاب المصلحة والجهات المانحة بشأن هذه القضايا.

51- تلافي انقطاع الإمدادات وتأخر التسليم عن طريق: 1) تخطيط عمليات التسليم مقدما بوقت كاف؛ 2) تخزين الأغذية في مواقع استراتيجية؛ 3) استخدام مصادر وطرق بديلة للإمداد؛ 4) تحديد الأولويات بحسب إلحاح المتطلبات؛ 5) توعية الجهات المانحة بالنتائج المترتبة على انقطاع الإمدادات. وإذا كان من المتوقع أن يتأخر التسليم، فينبغي **للبرنامج** إخطار الشركاء والموظفين الميدانيين، والمجتمعات المحلية، والمستفيدين مقدما بوقت كاف وإبلاغهم بالتاريخ المرتقب للتسليم.

52- استكشاف إمكانيات الشراء المحلي، واستخدامها بقدر الإمكان من أجل: 1) تقوية التسويق الغذائي المحلي؛ 2) توليد الدخل للمزارعين والتجار؛ 3) المساعدة على التأكد من أن المستفيدين يتلقون الغذاء المألوف لديهم من حيث النوع والنوعية. ويتطلب هذا رصد سوق الحبوب وإقامة الصلات مع تجار الحبوب.

⇦ الإغاثة – التوزيع العام للغذاء

53- توضيح معايير الاستهداف لجميع الشركاء. وينبغي القيام بفرز المستفيدين والتحقق من الأطراف الثلاثة في وقت مبكر وعلى نحو شامل، وبخاصة في المناطق الحضرية. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة بالنسبة للذين يصلون متأخرين وإن كانت تحق لهم المطالبة.

54- المحافظة على الاستثمار في بنك البيانات في كابول وإتاحته للتوزيع العام للغذاء المقبل في المناطق الحضرية كأداة لإدارة ورصد وتوثيق مخططات المساعدة الاجتماعية؛ والنظر في إتاحته للشركاء الحكوميين من أجل التطبيق على نطاق أوسع.

55- رصد التجربة المزمعة للتحويلات النقدية/القسائم على نحو وثيق، وبخاصة فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية والنظر في النتائج مقارنة بالتوزيع العام للغذاء وغير ذلك من نُهج شبكات الأمان الاجتماعية.

⇦ الغذاء مقابل العمل

56- تنسيق الغذاء مقابل العمل عن طريق مزيد من تنظيم نموذج التدخل الذي يقوده **البرنامج**، ويدفعه المجتمع المحلي، وتدعمه وزارة إعادة التأهيل والتنمية الريفية مع التركيز على وفورات الحجم الكبير.

57- التمييز بوضوح طيلة دورة المشروعات بين الغذاء مقابل العمل من أجل الإغاثة (العمل الإنساني) والغذاء مقابل العمل من أجل الإنعاش (التنمية). والهدف المتوخى ينبغي أن يكون هو العمل على اتساق عمليات تسليم الأغذية تحت المراقبة المباشرة لمجالس التنمية المجتمعية على مستوى المجتمع المحلي.

58- إجراء استعراض "الرجوع إلى الأساسيات" لنظام الرصد والتقييم بالنسبة للغذاء مقابل العمل مع وجود قيادة رفيعة المستوى قوية والتركيز على عدد صغير من المؤشرات ذات الصلة بالنسبة للغذاء مقابل العمل.

⇦ الغذاء مقابل التعليم/التدريب

59- التركيز على هدف مكون الغذاء مقابل التعليم/التدريب فيما يتعلق بتقديم الدعم للتعليم الأساسي والتدريب على المهارات الأساسية. والتحديد الواضح لمبررات الأنشطة وتآزرها من أجل تحقيق أهداف الغذاء مقابل التعليم وإبرازها في الإطار المنطقي.

60- التوسع في توفير الحصص الغذائية المنزلية الحافزة بحيث تشمل الفتيات في الصفوف 10-12 للوقاية من التسرب المبكر وتشجيع الفتيات على إكمال تعليمهن.

61- إعادة النظر في مدى ملاءمة الأغذية المطبوخة التي توفرها برامج التغذية المدرسية المطبوخة مع البحث في الوقت نفسه عن بدائل تغني عن زيادة المتناول من فيتامين جيم.

62- تنمية القدرات وتقديم مساعدة تقنية لموظفي الحكومة دعما لتصميم أطر سياسية وطنية للغذاء مقابل التعليم/الصحة والتغذية تتوافر لها الموارد المؤسسية والمالية والبشرية الكافية ترقبا لاستراتيجية **البرنامج** من أجل تسليم المهام في المستقبل وعلى نحو تدريجي.

63- إعطاء مزيد من المسؤولية لمجالس تنمية المجتمعات المحلية لتولي إدارة الأغذية وتوزيعها في مواقع التنفيذ بغية تحسين الرصد عند نقاط التسليم النهائية وزيادة التزام المجتمع المحلي المستفيد.

⇦ *الصحة والتغذية*

64- توقف إدراج التعليم في مجال الصحة والتغذية في التدريب المهني، على أن يقوى في أنشطة محو الأمية الوظيفية عن طريق استخدام المناهج الموجهة نحو العمل، ومواصلة تقديم الدعم لمبادرة الصحة المدرسية.

65- النظر في تنقيح معدلات التسديد بالنسبة لتسليم الأغذية من أجل مرضى السل مع مراعاة ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة للكميات الأصغر.

66- النظر في توزيع دقيق القمح المقوى محليا على المشروعات التي يساعدها **البرنامج**. والتوسع في تقوية الدقيق مع العمل في الوقت نفسه على وضع استراتيجية للانسحاب. وتدريب الفنيين العاملين في مختبرات وزارة الصحة العامة على رصد نوعية دقيق القمح المستورد والمقوى محليا.

67- إقامة تعاون تجريبي مشترك مع اليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة والحكومة في برنامج موجه للتغذية التكميلية في هيرات وكابول لمعالجة ما يلي: 1) سوء التغذية الشديد (المدعم من اليونيسيف)؛ 2) سوء التغذية المعتدل (المدعم من **البرنامج**)؛ 3) الوقاية (المدعم من منظمة الأغذية والزراعة). وسيقوي ذلك الاستجابة الحكومية متعددة القطاعات لسوء التغذية ويضمن استدامة المساعدة المقدمة من **البرنامج**. ومن المستحسن إعداد مذكرة تفاهم تضع هذا الترتيب في صورة رسمية بحيث تنص على الاستهداف ووضع خطط العمل السنوية والتنفيذ بصفة مشتركة.

68- استكشاف إمكانيات إنتاج البسكويت عالي الطاقة محليا بغية تنشيط الاقتصادات المحلية والحد من تكاليف التوزيع.